الأمم المتحدة

A/AC.109/2018/SR.6

الجمعية العامة

Distr.: General
6 July 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، الإثنين، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سوماه (نائب الرئيس) ..... (سيراليون)

لاحقا: السيدة رودريغيس كاميخو (نائبة الرئيس) ..... (كوبا)

المحتويات

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن بورتوريكو *(تابع)*

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-09938X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا)، تولى السيد سوماه (سيراليون)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن بورتوريكو *(تابع)*

(A/AC.109/2018/L.7 و A/AC.109/2018/L.13)

١ - **السيد سواريث مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن لشعب بورتوريكو الحق في تقرير المصير والاستقلال، على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وإن الحركة تدعو إلى التنفيذ الفوري للقرارات ذات الصلة التي اعتُمد العديد منها بتوافق الآراء في اللجنة الخاصة. وأضاف أن الحركة تعرب عن أملها في أن تعتمد اللجنة بتوافق الآراء، على غرار السنوات السابقة، قرارا آخر بشأن مسألة بورتوريكو يأخذ في الاعتبار موقف الحركة.

٢ - ومضى يقول إن الحركة لا تزال تشعر بالقلق إزاء فرض مجلس للرقابة المالية على حكومة بورتوريكو، وهو ما من شأنه المساس بما لديها من سلطة محدودة أصلا على ميزانيتها. وإن تبعية الشعب البورتوريكي سياسياً تعيق قدرته السيادية على اتخاذ القرارات لمعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الأزمة المالية الراهنة، وإعسار الحكومة والحاجة إلى إعادة هيكلة الدين العام. وتعيق أيضا قدرته على الاستجابة للأزمة الإنسانية الناجمة عن إعصاري إيرما وماريا، والتي فاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وأدت إلى ارتفاع مستويات الفقر من ٤٥ في المائة إلى ٦٠ في المائة، وهو ما أدى إلى الهجرة الجماعية وإلى تقويض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣ - واختتم قائلا إن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تتحمل مسؤوليتها في التعجيل بعملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. ويجب عليها أيضا أن تعيد له الأراضي المحتلة في جزيرة بييكيس ومنشآتها ومحطة روزفلت رودز البحرية.

٤ - **السيد إسكالانتي هاسبون** (مراقب عن السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: قال إن أهمية الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو قد أُبرزت على أعلى مستوى في مؤتمر قمة الجماعة المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقد نوهت الجماعة، علاوة على ذلك، بالقرارات التي اتخذتها اللجنة في هذا الصدد، وأكدت مجددا أنها أمر مثار اهتمامها. وقال إن البلدان الأعضاء في الجماعة ملتزمة بمواصلة العمل وفقا للقانون الدولي، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، لإخلاء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الاستعمار.

٥ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): قالت إنه منذ فرض مركز الكومنولث منذ أكثر من ٦٠ سنة تحت التسمية المضللة ''الولاية الحرة المرتبطة''، خضعت الحرية المزعومة لهذه الجزيرة لسلطة كونغرس الولايات المتحدة التامة، بما في ذلك في شؤون الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والسياسة النقدية. ولم يكن مركزها سوى مهزلة تبقي عليها حكومة الولايات المتحدة لأغراض الهيمنة الاستعمارية، وقد كشفت قناعها المحكمة العليا للولايات المتحدة والكونغرس والإدارة الأمريكية نفسها، بعد أن تأكد بوضوح أن بورتوريكو لا تتمتع بالسيادة وأنها إقليم مستعمر يخضع كليا لسيطرة إدارة الولايات المتحدة في واشنطن.

٦ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من رفض السواد الأعظم من السكان وضع التبعية السياسية الحالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فإن الوضع الاستعماري لبورتوريكو لم يتغير. وإن استفتاء عام ٢٠١٧ كان صوريا محضا، رفضته مختلف الأحزاب السياسية، كما يتضح من تدني إقبال الناخبين. ولم يكن ممارسة مشروعة لتقرير المصير إذ لم يكن الغرض منه الدفع قدما بعملية إنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٧ - ومضت تقول إنه منذ المناقشة السابقة التي دارت في اللجنة، تدهورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو تدهورا مريعا. وفي ظل الكساد الاقتصادي والدين العام الذي يصل إلى أكثر من ٧٢ بليون دولار، اضطرها مجلس الرقابة المالية الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة عليها إلى اعتماد تخفيضات شديدة في الخدمات العامة الأساسية. وفاقم إعصارا إيرما وماريا الحالة الاقتصادية، وسببا هجرة جماعية وارتفاعا كبيرا في مستويات الفقر. وقد فاقم الأزمة الافتقار إلى الأموال العامة، وبطء استجابة حكومة الولايات المتحدة، ومع ذلك منعت السلطة الاستعمارية نفسها التي تحكم الجزيرة شعب وحكومة كوبا من مساعدة بورتوريكو. وأعاقت التبعية السياسية قدرة بورتوريكو على اتخاذ القرارات السيادية للتصدي للأزمة.

٨ - واستطردت قائلة إن كوبا تعيد التأكيد على حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا

لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وانطباق المبادئ الأساسية الواردة فيه على مسألة بورتوريكو. وإن البت النهائي في تقرير مصير بورتوريكو ليس مسألة داخلية تخصّ الولايات المتحدة؛ بل يعود إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والمجتمع الدولي بأسره. وقد أكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أهمية الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، في حين أعادت حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، وحثت الجمعية العامة على النظر في جميع جوانب مسألة بورتوريكو.

٩ - واختتمت قائلة إنه يجب حل الوضع الاستعماري لبورتوريكو على وجه السرعة وفقا لولاية الأمم المتحدة. وكوبا ملتزمة التزاما تاريخيا بحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال. فكفاحه من أجل الاستقلال بدأ في نفس الوقت تقريبا مع كفاح كوبا، وفقد العديد من البورتوريكيين أرواحهم في النضال من أجل استقلال كوبا. فقد أنشأ البطل الوطني الكوبي خوسيه ماريتي الحزبَ الثوري من أجل النضال في سبيل استقلال كوبا ودعمِ ذلك النضال في بورتوريكو. والحقيقة المتمثلة في أن ١٢٠ سنة من الحكم الاستعماري لم تكن كافية لتجريد الشعب البورتوريكي من ثقافته وهويته ولغته وشعوره لدليل على رغبته القوية في الاستقلال.

١٠ - **السيد أرانسيبيا فرنانديز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال، مشددا على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، إن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تتحمل مسؤوليتها المتمثلة في التعجيل بعملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات والمقررات الصادرة عن اللجنة الخاصة، وتمكّنه من اتخاذ قرارات سيادية كفيلة بتلبية احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية الملحة. وعلاوة على ذلك، يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تستكمل إعادة جميع الأراضي المحتلة، بما فيها المنشآت في جزيرة بييكيس وبلدة سيبا، إلى شعب بورتوريكو؛ وأن تحترم حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الصحة والتنمية الاقتصادية؛ وأن تعجّل بتنفيذ عملية تنظيف وتطهير المناطق التي كانت تُستخدم من قبل لأغراض المناورات العسكرية بغية الحفاظ على صحة سكان جزيرة بييكيس وحماية البيئة.

١١ - وأردف قائلا إن الوضع الاستعماري لبورتوريكو يعيق عملية إصلاح الأضرار الناجمة عن إعصاري إيرما وماريا اللذين دمرا الكثير من البنى التحتية للجزيرة، وتركا العديد من السكان بلا مياه جارية ولا كهرباء، ويفتقرون إلى الغذاء والعلاج الطبي. ويعيق الاستعمار التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب غير المستقلة، والسلام العالمي. ووفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٦٥ فإن الدول القائمة بالإدارة ينبغي أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة من أجل وضع برنامج عمل بناء للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأقاليم محددة.

١٢ - **السيد زامبرانو أورتيز** (إكوادور): قال إن تعيين كونغرس الولايات المتحدة مجلسا للرقابة المالية للإشراف على سداد الدين العام لبورتوريكو دليل على أن السيطرة الاستعمارية على الجزيرة قد تعززت. وقد أحدث إعصارا إيرما وماريا أضرارا كبيرة، وفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مركز الجزيرة بوصفها ما يسمى كومنولث ''الولاية الحرة المرتبطة'' لم يسمح لها بمعالجة الأزمة عن طريق إدارة الشؤون العامة أو عن طريق عملية تقرير المصير والحكم الذاتي. ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات الفقر، الأمر الذي تسبب في هجرة جماعية وأثر تأثيرا خطيرا على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وستقف إكوادور جنبا إلى جنب مع بورتوريكو في أثناء عملية إعادة الإعمار.

١٣ - وأردف قائلا إن شعب بورتوريكو أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لها هويتها الوطنية الذاتية المستقلة. ويجب أن تسمح حكومة الولايات المتحدة لشعب بورتوريكو بأن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وأن تحمي حقوق الإنسان، وتعيد جميع الأراضي المحتلة، بما فيها المنشآت في جزيرة بييكيس وبلدة سيبا. وأعلن ترحيب وفد بلده بإطلاق سراح أوسكار لوبيز ريفيرا الذي عاد مرة أخرى مواطنا حرا إلى كفاح الجزيرة من أجل الاستقلال. واختتم قائلا إن إكوادور ستواصل العمل مع المجتمع الدولي بشأن مسألة استقلال بورتوريكو، وتحث الدولة القائمة بالإدارة على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

١٤ - **السيد إيسكوتو غونزاليس** (نيكاراغوا): قال إن بيانات مقدمي الالتماسات التي وصفت الوضع الاقتصادي المتردي في بوتوريكو دليل آخر على انهيار وضعها الاستعماري. ونيكاراغوا، التي كافحت على مدى سنوات من أجل استقلالها، تدعم جهود التحرير

التي تبذلها الشعوب غير المستقلة. فأكثر من نصف الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الحالة الخاصة في بورتوريكو.

١٥ - واستطرد قائلا إن الأزمة الاقتصادية في بورتوريكو فاقمها إعصارا إيرما وماريا. ومازالت الاستجابة الإنسانية غير كافية، إذ يكافح العديد من الناس من أجل الاعتماد مرة أخرى على أنفسهم، ويعيش الآلاف بدون تيار كهربائي. وفي فترة الأشهر الثلاثة التي أعقبت إعصار ماريا فارق الحياة أكثر من ٦٠٠ ٤ شخص بسبب الافتقار إلى الخدمات الأساسية. فانعدام الخيارات الحقيقية لمعالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، وأزمة الديون والأضرار الناجمة عن الأعاصير تدل جميعها على الحاجة الملحة إلى إنهاء استعمار بورتوريكو. وينبغي متابعة الطلب، الذي قدمته اللجنة منذ فترة طويلة إلى الجمعية العامة لتنظر على نحو أكثر شمولا في جميع جوانب الوضع الاستعماري لبورتوريكو بمزيد من الهمة، بغية تشجيع الولايات المتحدة على التعجيل بعملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

١٦ - **السيد منذر** (الجمهورية العربية السورية): قال إن اللجنة اعتمدت في الـ ٤٠ سنة الماضية العديد من القرارات بشأن مسألة بورتوريكو. وقد أكدت تلك القرارات أن بورتوريكو جزءا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحثت حكومة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامها بالإسراع بعملية تتيح لشعب بورتوريكو ممارسة حقه في تقرير المصير، المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأختتم كلامة معربا عن أمل وفد بلده في أن يُعتمد مشروع القرار الحالي بتوافق الآراء، مثلما حدث في السنوات الماضية، بما يدل على أهمية الشرعية الدولية.

١٧ - **السيد سونغ لي** (الصين): قال إن وفد بلده يدعم مشروع القرار الذي يتمنى أن تعتمده اللجنة بتوافق الآراء.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١٨ - **الرئيس**: قال إنه وفقا للممارسة التي تتبعها اللجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى الطاولة المخصصة ثم مغادرتها بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٩ - **السيد ريفيرا** (منظمة بورتوريكيون متحدون فاعلون): قال إن بورتوريكو ضربتها ثلاثة أعاصير على مدى العام الماضي. كان أولها إعصار إيرما الذي تسبب في الفيضانات والأمطار الغزيرة، وهو ما أدى إلى إتلاف المحاصيل والاقتصاد الوطني. والثاني هو إعصار ماريا الذي دمر البنى التحتية للجزيرة، وأودى بحياة أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص. أما ''الإعصار'' الثالث والأكثر مأساوية فهو فرض حكومة الولايات المتحدة لمجلس للرقابة المالية يتألف من مسؤولين تنفيذيين غير منتخبين ليحكم بورتوريكو. وقد واصل المجلس، تماما مثلما فعلت الأعاصير، ضرب بورتوريكو بتدابير تقشفية ترمي إلى تدمير الاقتصاد، ورفع معدلات الفقر والتسبب في الهجرة الجماعية. والغرض الوحيد من المجلس هو حماية مصالح وول ستريت.

٢٠ - ومضى يقول إن من ضمن التدابير التقشفية المفروضة إلغاء القانون رقم ٨٠ بشأن الفصل التعسفي، وهو ما ترك العمال دون ضمان لعمل مستقر ودائم؛ وتخفيض معاشات المتقاعدين من العاملين في القطاع العام، بمن فيهم المعلمون؛ وزيادة الضرائب غير المباشرة، ورسوم المياه والكهرباء والرسوم الجامعية؛ وإغلاق المدارس العامة. وتتعارض حالة الشعب البورتوريكي مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة. وتعيق حكومة الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها شعب وحكومة بورتوريكو لممارسة حقوقهم السيادية. والناشطون من أجل الاستقلال لن يكتفوا ببعض الإصلاحات والتدابير التحفيزية؛ والسبيل الوحيد للمضي قدما هو إنهاء الاستعمار بالكامل في بورتوريكو.

٢١ - **السيدة فيغا أوتيرو** (من النقابة الوطنية للعمل الاجتماعي في بورتوريكو): قالت إن الحالة المالية والاجتماعية الكارثية في بورتوريكو لا يمكن أن تُعزى إلى الكوارث الطبيعية وحدها. فحتى قبل إعصاري إيرما وماريا كان قرابة نصف السكان يعيشون بالفعل تحت خط الفقر. وقد أثرت الأزمة المالية في الجزيرة وديونها المتنامية، فضلا عن التدابير التقشفية، تأثيرا سلبيا في الحقوق الأساسية مثل الرعاية الصحية والغذاء والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي. والحالة في بورتوريكو نتيجة ١٢٠ سنة من الحكم الاستعماري من قبل الولايات المتحدة، وتكاد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية الإنسانية والاجتماعية والثقافية. وتحتل بورتوريكو المرتبة الأدنى في العالم تقريبا من حيث أوجه التفاوت الاجتماعي.

٢٢ - واستطردت قائلة إن إنشاء مجلس الرقابة المالية أبرز الوضع الاستعماري لبورتوريكو. وتسهم التدابير التقشفية التي فرضها أعضاء المجلس، الذين يتقاضون رواتب جيدة، في تفاقم الفقر وأوجه التفاوت الاجتماعي. ويسعى المجلس إلى إغلاق ٢٨٦ من المدارس العامة،

وخفض ميزانية جامعة بورتوريكو، ومضاعفة الرسوم الجامعية إلى ثلاثة أمثال وإلغاء القانون رقم ٨٠ بشأن الفصل التعسفي، وهو ما يعرض للخطر الطبقة العاملة لصالح الاقتصاد. وبالتالي فلا غرابة في أن يغادر الآلاف من سكان بورتوريكو بلدهم سنويا. ويعتزم المجلس أيضا، في محاولة واضحة للقضاء على الثقافة البورتوريكية، إغلاق العديد من المؤسسات الثقافية، بما في ذلك مركز الفنون الاستعراضية، وهيئة الإذاعة العامة، ومعهد الموسيقى ومدرسة الفنون.

٢٣ - ومضت تقول إن الوضع في بورتوريكو أبعد ما يكون عن العالم المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ تعتبر الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، فضلا عن تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية، عوامل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتساءلت عن عدد المرات التي يجب أن تمثل فيها منظمتها أمام اللجنة، وعن مدى الخطورة التي يجب أن يصل إليها وضع شعبها قبل أن تنظر الجمعية العامة في مسألة بورتوريكو. وأضافت أن مشكلة بلدها الأساسية هي افتقارها إلى السلطة السياسية لتنفيذ الحلول للمشاكل التي تتضرر منها. واختتمت قائلة إن اللجنة ينبغي أن تطلب من الجمعية النظر في مسألة بورتوريكو، وأن تحث حكومة الولايات المتحدة على تيسير عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار على أساس القانون الدولي.

٢٤ - **السيد كماتشو** (رابطة طلاب القانون اللاتينيين، جامعة مقاطعة كولومبيا): قال إن بورتوريكو تتعرض لهجوم إرهابي. وتعريف الإرهاب هو أنه هجوم على الحياة البشرية بقصد تخويف السكان المدنيين أو إكراههم، أو التأثير على سلوك الحكومة. فرئيس مجلس الرقابة المالية، الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة للتأثير في سلوك حكومة بورتوريكو، يتقاضى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وهي أموال مأخوذة من الشعب البورتوريكي في عمل من أعمال الإرهاب الاقتصادية. وقد أرغم المجلس حكومة بورتوريكو على إغلاق المدارس، وزيادة الضرائب والتلاعب بالقانون. وبدلا من العمل من أجل السكان أصبحت حكومة بورتوريكو أداة لحكومة الولايات المتحدة.

٢٥ - وأردف قائلا إن الاستعمار أمر بغيض. والولايات المتحدة لديها سلطة التصرف، بموجب دستورها، وسن جميع القواعد والأنظمة اللازمة فيما يتعلق بالأقاليم أو غيرها من الممتلكات التابعة للولايات المتحدة، بما في ذلك بورتوريكو. وفي أعقاب إعصار ماريا تجاهلت حكومة الولايات المتحدة شعب بورتوريكو تجاهلا تاما. وأفعالها طريقة لإزالة الشعب البورتوريكي من وطنه وتدمير ثقافته، ويجب أن تخضع للمساءلة. وبالنسبة لحكومة الولايات المتحدة لا وجود لبورتوريكو وشعبها. وتساءل عما إذا كان ينبغي على شعب بورتوريكو أن يواصل مناشدة الأمم المتحدة والنظام الاستعماري، أم ينبغي عليه أن يأخذ الأمور بيده. واختتم مشيرا إلى أن الأمم المتحدة لها تاريخ في تجاهل عمليات الإبادة جماعية والإبادة العرقية، وحث المنظمة على عدم السماح للحالة في بورتوريكو بأن تخرج عن نطاق السيطرة.

٢٦ - *تسلمت الرئاسة السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا).*

٢٧ - **السيد ستودر** (حزب العمال الاشتراكي): قال إن إعصار ماريا ليس أساسا كارثة طبيعية، بل كارثة اجتماعية سببتها الهيمنة الاستعمارية والحكم الرأسمالي. ويواجه العمال في بورتوريكو هجوما لا نهاية له من مجلس الرقابة المالية الذي تفرضه الولايات المتحدة والحكومة الاستعمارية، والذي تتمثل أولويته في أن يدفع إلى أصحاب السندات الأثرياء في الولايات المتحدة من الدين البالغ ٧٤ بليون دولار على حساب الأغلبية الساحقة. فقد تضاءلت فرص العمل، وانخفضت المعاشات التقاعدية، وأُغلقت المدارس، وزادت تكاليف التعليم، وتلاشت حماية العمال.

٢٨ - وأردف قائلا إن حزب العمال الاشتراكي كافح، منذ إنشائه في ١٩٣٨، من أجل حق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال. ومن مصالح العمال المباشرة في الولايات المتحدة دعم استقلال بورتوريكو، لأن العدو المشترك للعمال في البلدين هو الطبقة الحاكمة الرأسمالية. وفي الولايات المتحدة يهاجم أرباب العمل الأجور وفرص العمل والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والنقابات، في حين يُقتل العمال ويُشوهون في الحروب الإمبريالية. ويواجه السكان في الولايات المتحدة، ولا سيما صغار المزارعين وطلاب الجامعات والعمال والمسنين، الشكل الخاص بهم من أشكال الاسترقاق بسبب الديون. وتتمثل ردة الفعل بسبب تلك الظروف المتدهورة في موجة التمرد التي تجتاح جميع أنحاء الولايات المتحدة، وتتسم بتزايد انعدام الثقة في كل من الحزبين السياسيين الديمقراطي والجمهوري اللذين يمثلان الطبقة الحاكمة الرأسمالية.

٢٩ - ومضى يقول إن العمال والمزارعين في الولايات المتحدة يمكنهم التماهي مع ردة الفعل في بورتوريكو ضد التخفيضات الوحشية التي يفرضها مجلس الرقابة المالية. وفي الواقع، يقتنع البعض بأن العاملين في الولايات المتحدة لا يمكن أن يكونوا أحرارا طالما أبقت واشنطن على بورتوريكو رازحة تحت ربقة الاستعمار. وقد أظهرت الثورة الاشتراكية الكوبية أن العمال والمزارعين يمكن أن ينتزعوا

سلطة الدولة من الأقلية الرأسمالية. ورسمت الطريق للعمال في كل من بورتوريكو والولايات المتحدة للمضي قدما. واختتم قائلا إن الاستقلال الحقيقي لن يُمنح أبدا لبورتوريكو، بل يجب أن يُنتزع.

٣٠ - **السيد راموس – سانتياغو** (من المجلس الوحدوي الكبير للتضامن والعمل): قال إن منظمته تعمل على بناء القدرات وتنمية الموارد المجتمعية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان البورتوريكيين. ومنذ أكثر من ٤٠ سنة، ظلت شخصيات بورتوريكية متميزة تتردد على اللجنة لإدانة الجرائم والإبادة الجماعية التي ارتُكبت عن طريق فرض النظام الاستعماري غير القانوني على الشعب بورتوريكو. واللجنة لديها ما يكفي من البيانات التاريخية لإثبات وجود الإبادة الجماعية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للبورتوريكيين.

٣١ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة الإمبريالية تنكر على بورتوريكو حقها في السيادة، وتعتبرها إقليما خاضعا لولايتها القضائية، لكنها لا تشكل جزءا من الولايات المتحدة. وقد استخدمت الولايات المتحدة، متسلحة بهذا الادعاء غير القانوني الذي يتعارض مع المبادئ التي تحكم العلاقات بين الشعوب المتحضرة، السيادة الكاملة على بورتوريكو وسكانها، متحكمة حتى في أهم العناصر الأساسية في حياتهم. وقد استُغل أبناء بورتوريكو في جميع أنواع التدخلات العسكرية التي وقعت في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعرض الوطنيون البورتوريكيون للاضطهاد والسجن والتعذيب والاغتيال. وتسببت الجرائم المرتكبة ضد الشعب البورتوريكي في هجرة جماعية، وهذا أسلوب يُستخدم لإفراغ الجزيرة من سكانها.

٣٢ - واستطرد قائلا إن الكثير من الناس لا يفهمون كيف تكبدت بورتوريكو هذا الدين الهائل. ومع ذلك، لن تقبل حكومة الولايات المتحدة ولا وسطاؤها في بورتوريكو بعمل مراجعة شفافة لحسابات الدين، بل تفرض الأولى عوضا عن ذلك تدابير تعسفية ودكتاتورية عن طريق مجلس الرقابة المالية. وهذه التدابير خفضت المعاشات التقاعدية وأضعفت فرص الحصول على الخدمات الأساسية، في الوقت الذي تدهورت فيه الهياكل الأساسية.

٣٣ - واختتم قائلا إن الأزمة الهيكلية الاستعمارية في بورينكن لها حل قابل للتطبيق، وهو أنه ينبغي على اللجنة أن تقدم قرارا إلى الجمعية العامة يؤيد طلب دولة بورينكن الوطنية ذات السيادة الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وإن منظمته تدعو أيضا إلى الإفراج فورا عن البورتوريكيتين آنا بيلين مونتيس، ونينا دروز.

٣٤ - **السيدة باغان – غوميز** (حركة ''لحياة سكان بييكيس أهميتها''): قالت إن بييكيس مستعمرة بواسطة مستعمرة، وهي جزيرة منفصلة في الأرخبيل دُمرت تماما وأصبحت معزولة عن بقية العالم في أعقاب إعصار ماريا. وقد خلف الإعصار الفوضى والخوف والتخوف في الوقت الذي أصاب فيه اليأس بالفعل المجتمع المحلي في خضم الصراع الاقتصادي والأزمة الصحية نتيجة لأكثر من ٥٠ عاما من استغلال الولايات المتحدة الجزيرة ميدانا عسكريا لرمي القذائف وموقعا للإجراء التجارب. وبعد تسعة أشهر من إغلاق المستشفيات بسبب الإعصار، تُقدم فقط الخدمات الطبية الطارئة في خيمة نُصبت في موقف للسيارات. وفارق نحو ٧٥ شخصا الحياة بسبب الافتقار إلى الخدمات الطبية، وتضاءل عدد سكان الجزيرة البالغ عددهم ٠٠٠ ٩ نسمة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الخسائر في الأرواح في بورتوريكو ككل إلى ٦٩٥ ٤ حالة وفاة. ويجب على الأمم المتحدة أن تستعرض على نحو منتظم أعداد الوفيات المتزايدة الناجمة عن إعصار ماريا.

٣٥ - وأردفت قائلة إن استجابة الحكومة الاتحادية تجاه هذه الكارثة، وهي استجابة غير كافية إلى حد مؤلم، أدت إلى نزوح فرَ فيه ضحايا تلك المأساة الأمريكية من جنتهم التي حلت بها النوازل، وهم يحملون معهم وصمة مواطنين من الدرجة الثانية. وقد دفعت الآفة المتمثلة في قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو، مقترنا بمثل هذه الكوارث الطبيعية، حكومة الجزيرة العاجزة إلى خصخصة جميع الخدمات والمرافق العامة، وبيع كل ما تبقى من الأراضي وتدمير النظام المدرسي. وقد انتُهكت حقوق البورتوريكيين في الوقت الذي يتملق فيه السياسيون الرأسماليين في الولايات المتحدة والغزاة الانتهازيين الغارقين في الجشع والفساد والانحطاط الأخلاقي.

٣٦ - ومضت تقول إن قوات البحرية التابعة للولايات المتحدة تجاهلت حقوق البورتوريكيين على نحو إجرامي في أثناء تنظيف موقع صندوق المشاريع الكبرى. وما زالت عملية حرق الذخائر غير المنفجرة وتفجيرها في الهواء الطلق تشكل مصدر تلوث للسكان وللبيئة؛ والحقيقة المتمثلة في أن قوات البحرية التابعة للولايات المتحدة استخدمت أحدث تكنولوجيا في البر الرئيسي وعرَضت البورتوريكيين لتلوث سام لدليل على ظلم بيئي وربما عنصري. واختتمت قائلة إن قضية بورتوريكو يجب عرضها على الجمعية العامة.

٣٧ - **السيدة لوغارو** (التحالف السياسي النسائي): تكلمت بوصفها المرشحة المستقلة السابقة لمنصب حاكم بورتوريكو، وممثلة للتحالف السياسي النسائي: قالت إنه منذ ٧٢ عاما ظل عدد لا يحصى من قادة العالم يؤكد من جديد الواقع الاستعماري في بورتوريكو، ويشير إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لذلك الواقع. وقالت إنها تتناول الكلمة أمام اللجنة لتسأل ما إذا كان صحيحا أن الولايات المتحدة تهيمن على الأمم المتحدة، وهو ما يوضح السبب الذي يجعل المعاهدات والقرارات التي جرى توقيعها والمصادقة عليها داخل المنظمة تبدو غير واجبة التطبيق على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من اعتماد ٣٦ قرارا بشأن بورتوريكو، لم تطلب الجمعية العامة من الولايات المتحدة الشروع في عملية إنهاء الاستعمار. ولئن كان متصورا، في بداية الخمسينات من القرن الماضي، أن الجمعية العامة قد خُدعت - مثلما خُدعت بورتوريكو نفسها - للاعتقاد بأن الجزيرة قد مُنحت استقلالا كافيا، فإن هذا الاعتقاد مستحيل في ٢٠١٨، إذ أصبح واضحا أن بورتوريكو تجسد أفظع أمثلة الاعتداء الاستعماري. ومرة تلو الأخرى، أكدت جميع فروع حكومة الولايات المتحدة الثلاثة من جديد أن بورتوريكو تخضع لسيطرة كونغرس الولايات المتحدة، وهي الآن تحت سيطرة مجلس الرقابة المالية، المؤلف من سبعة أفراد يعينهم رئيس الولايات المتحدة. وبعض هؤلاء الأفراد نفسهم أسهموا في الأزمة المالية التي تمر بها بورتوريكو حاليا. فقد فرض المجلس تدابير تقشفية تحد من فرص الحصول على الخدمات الطبية وفرص الالتحاق بالمدارس والجامعات، في حين حُرم البورتوريكيون من الحق في مراجعة حسابات الدين.

٣٨ - ومضت تقول إن ٤٤٥ مدرسة حكومية أُغلقت في السنتين الماضيتين في بورتوريكو. ولا غرابة في أن تكون أولوية مجلس الرقابة المالية هي تدمير التعليم، فقد أثبتت دروس التاريخ أن السكان الذين يتفشى وسطهم الجهل يسهل قيادهم. فالسكان الجهلة الذين يسهل التلاعب بهم هم وحدهم من يقبلون أن يسلبهم حقوقهم الأساسية سبعة أفراد مجهولين غير مختارين على نحو ديمقراطي. وختمت بقولها إن الجمعية العامة يجب أن تتصرف بشكل نهائي، وأن تفي بالتزاماتها بموجب القرار ١٥١٤ (د-١٥) - أو أن تكون صادقة وتعترف بأنها لا ترغب في مواجهة الولايات المتحدة.

٣٩ - **السيدة نوغاليس - مولينيلي** (حزب العمال): قالت إن بورتوريكو تدخل فصلا ليبراليا جديدا من الوجود الاستعماري، وهو فصل يهدد بتدمير نسيج المجتمع البورتوريكي ذاته. ففرض مجلس الرقابة المالية وحكم المحكمة العليا في قضية كومنولث بورتوريكو ضد سانشيز فالي أكدا الطابع الاستعماري لبورتوريكو، وهي الحقيقة التي كان يخفيها مركز الكومنولث بوصفها ''الولاية الحرة المرتبطة''. ويدل فرض مجلس الرقابة المالية على أن كونغرس الولايات المتحدة لديه السلطة الكاملة على بورتوريكو. ويتدخل المجلس الاستبدادي مباشرة في المسائل المرتبطة بالميزانية والعمل والبيئة والتعليم والاقتصاد في الجزيرة، وذلك في انتهاك واضح للقانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة ومختلف القرارات التي اعتمدتها اللجنة، وللكرامة الإنسانية الأساسية.

٤٠ - وأردفت قائلة إن شعب بورتوريكو يدفع حياته ثمنا للسياسات التقشفية، ويعود ذلك جزئيا إلى خصخصة نظام الرعاية الصحية، التي أعقبتها تدابير جديدة لإخراج مراكز التشخيص والعلاج من الميزانية وخفض الرعاية القائمة على احتياجات الفقراء. ومن شأن تخفيض المعاشات التقاعدية أن يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، لا سيما وأن الأشخاص الذين يحصلون على معاشات هم من يتولون بالفعل في كثير من الأحيان إعالة أفراد أسرهم الآخرين. وتعني السياسات الليبرالية الجديدة لمجلس الرقابة المالية الإصرار على سداد الدين قبل كفالة الحد الأدنى الأساسي من الأحوال المعيشية لسكان بورتوريكو.

٤١ - ومضت تقول إن حكومة بورتوريكو الحالية انتخبها أقل من ٤٠ في المائة من السكان، وتتسم بفساد غير مسبوق. وفي أواخر عام ٢٠١٧، سنت الحكومة تشريعات قلصت حقوق العمال إلى حد بعيد. وقد أُغلقت المدارس بصورة تعسفية، في الوقت الذي تخنق فيه الديون جامعة بورتوريكو. ويهدد مجلس الرقابة المالية التنمية في البلد بوقف الاستثمار في التعليم. وبالمثل، فإن تفكيك جميع أشكال الهياكل الأساسية وخصخصتها جعلا من الصعوبة بمكان بشكل متزايد على البورتوريكيين الحصول على المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى.

٤٢ - **السيد توريس** (منظمة بريغادا غواريونيكس): قال إن بورينكن ظلت لعدة قرون يسكنها ويحكمها شعب التاينو الأصلي الذي توارثها عن أجداده. ومع ذلك، تعاقبت إسبانيا والولايات المتحدة على غزو الإقليم وسرقة أراضيه، وبالتالي ليس لأي من البلدين حق فيه. والنظام الاستعماري الذي يفرضه مركز الجزيرة في إطار كومنولث ليس حكومة شرعية. والاستعمار أمر محظور؛ ويعتبر جريمة في جميع أشكاله بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-٢٥) وتساءل كيف يمكن للولايات المتحدة ارتكاب جريمة من هذا القبيل في القرن الحادي والعشرين. ووفقا لأي تعريف، فإن فرض مجلس رقابة

ورئيس أجنبي وكونغرس لا يستطيع البورتوريكيون انتخابه يرقى إلى مستوى الديكتاتورية. وقد أسفرت هيمنة الولايات المتحدة على الجزيرة عن ديون ثقيلة وانهيار اقتصادي. ففي بورتوريكو الحرة، من شأن ذلك الدين أن يعتبر غير مشروع وأن يُلغى.

٤٣ - **و**سداد هذا الدين أمر غير مقبول، بالنظر إلى أن المدارس تُغلق، والمعلمين يُشردون، والحقوق تُنتهك والبلد يجري تدميره. وفي أعقاب الكارثة الطبيعية التي ضربت الجزيرة، فإنه لا يمكن تصور أن سفن وطائرات الولايات المتحدة، التي أرسلت العديد من البورتوريكيين إلى حتفهم في أثناء الحرب، لا يمكن أن تُستخدم لنقل السلع اللازمة ليصبح البلد قادرا على الاعتماد على نفسه من جديد. وقد ذهبت الولايات المتحدة إلى حد منع بلدان أخرى من مساعدة بورتوريكو في أعقاب الكارثة، وهو ما يشكل جريمة ضد الإنسانية.

٤٤ - واستطرد قائلا إن بورينكن يجب أن تكون حرة؛ وهذا حق غير قابل للتصرف، على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ويجب، بالتالي، أن تتمتع باستقلالها على الفور، بموجب القانون. وأمة بورينكن لها الحق في أن تمارس السيادة الكاملة في ظل حكومة ذات سيادة، وأن يكون لها مقعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة. واختتم قائلا إن منظمته تدعو اللجنة إلى التصرف باسم بورينكن، والسعي إلى إزالة الحكومة الاستعمارية غير القانونية المفروضة حاليا بموجب الوضع الحالي لبورتوريكو، فضلا عن نقل السلطات السيادية التي اغتصبتها الولايات المتحدة إلى أمة بورينكن.

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.7: قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن بورتوريكو

٤٥ - **الرئيس**: تكلمت بصفتها ممثلة كوبا فعرضت مشروع القرار A/AC.109/2018/L.7 باسم مقدمي مشروع القرار: قالت إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحقق آمال الشعب البورتوريكي في التوصل إلى تسوية دائمة لوضعه الاستعماري، وإن ذلك يشكل مهمة ملّحة مدرجة في جدول أعمال اللجنة.

٤٦ - وأشار مشروع القرار إلى أن المحكمة العليا للولايات المتحدة أصدرت قرارا في قضية بورتوريكو ضد سانشيز فالي يقضي بأن المصدر الأصلي والنهائي للسلطة الحكومية في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة، وأن أي امتياز محدود يُمنح لبورتوريكو في مجال الحكم الذاتي يمكن لكونغرس الولايات المتحدة أن يلغيه بشكل انفرادي. وأعرب مشروع القرار عن القلق إزاء فرض الولايات المتحدة مجلسا للرقابة والإدارة المالية على بورتوريكو. وأعرب أيضا عن القلق لأن التبعية التي يعيشها الشعب البورتوريكي سياسياً تعيق قدرته السيادية على اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأزمة الإنسانية الناجمة عن آثار إعصاري إيرما وماريا. فقد فاقمت الكوارث الطبيعية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة أصلا، حيث ارتفعت نسبة الفقر في بورتوريكو من ٤٥ في المائة إلى نحو ٦٠ في المائة من السكان، وهو ما أدى إلى هجرة جماعية وأثر تأثيرا خطيرا في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وأعرب مقدمو المشروع عن أملهم في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٧ - **الرئيس**: قالت إن أنتيغوا وبربودا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٨ - *اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/AC.109/2018/L.7.*

٤٩ - **الرئيس**: تكلمت بصفتها ممثلة كوبا، فقالت إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء يدل على اتساع نطاق الدعم الذي تحظى به قضية بورتوريكو. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالإسهامات الهامة التي قدمها أصحاب البلاغ، وأعضاء اللجنة والدول الأخرى، بما في ذلك الإعلان الصادر عن ١٢٠ دولة تضم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به ٣٣ دولة تضم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأردفت قائلة إنه ينبغي تخصيص المزيد من الوقت في المستقبل للاستماع إلى مقدمي الالتماسات.

٥٠ - وأضافت قائلة إن القرار أشاد بالشعب البورتوريكي وروحه الوطنية وبنضال أبطال الاستقلال أمثال فيليبرتو أوجيدا ريوس. واختتمت قائلة إن بلدها يقف مع الشعب البورتوريكي في الدفاع عن حقه في تقرير المصير والاستقلال إلى أن يتحقق النصر النهائي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٥٠.